

البنك المركزي يطلق مبادرة لمساندة العملاء المتعثرين

المبادرة تخاطب 3500 شركة و337 ألفاً من الأفراد

في إطار دور البنك المركزي والبنوك في تدعيم التنمية الاقتصادية ورغبة منها في حل مشاكل الديون المتعثرة وتخفيف العبء عن صغار العملاء الجادين في السداد وإعادتهم لدائرة النشاط الاقتصادي، فقد أعلن البنك المركزي عن مبادرة لتسوية المديونيات المتعثرة للشركات بأرصدة أقل من عشرة ملايين جنيه وكافة مديونيات العملاء من الأفراد غير شاملة أرصدة البطاقات الائتمانية وفقاً للمركز في 2017/12/31 سواء المتخذ أو غير المتخذ ضدهم إجراءات قضائية مع البنوك المشاركة في المبادرة، ومن المتوقع أن يستفيد من هذه المبادرة أكثر من 3500 شركة و337 ألفاً من الأفراد في بنوك: البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، البنك المصري لتنمية الصادرات، البنك العقاري المصري العربي، البنك الزراعي المصري، المصرف المتحد، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، حيث ستقوم البنوك المشاركة بالتيسيرات التالية في إطار هذه المبادرة:

- إعفاء العملاء المتعثرين من كامل الفوائد المتركمة وغير المسدده والتي تبلغ إجماليها 16.8 مليار جنيه وذلك في حالة التزامهم بسداد 100 % من رصيد الدين في 2017/12/31 نقداً في موعد غايته 2018/12/31.
- يتم التنازل من البنوك والعملاء عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة بينهم في المحاكم وإبراء ذمة المقترض إبراءً نهائياً من البنك وفقاً للقانون.
- تحرير كل الضمانات المقدمة من العملاء ضماناً لتلك المديونية.
- حذف المقترض من القائمة السلبية لدى البنك المركزي وكذلك لدى الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I- Score) وعدم سريان حظر التعامل عليه فيما يخص هذه المديونية مع الإقرار عنه كعميل مبادرة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ السداد.
- تسري هذه المبادرة حتى 2018/12/31.

وجدير بالذكر أن إجمالي الفوائد المتركمة غير المسدده من قبل العملاء المخاطبين بهذه المبادرة البالغة 16.8 مليار جنيه منها 12 مليار جنيه للشركات المتعثرة بأرصدة أقل من عشرة ملايين جنيه و 4.8 مليار جنيه بالنسبة للعملاء من الأفراد. وتأتي هذه المبادرة في محاولة من البنك المركزي والبنوك إيجاد حلول من شأنها مساندة صغار العملاء الجادين ومساعدتهم علي النهوض من عثرتهم كجزء من دور القطاع المصرفي في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ويدعو البنك المركزي المصري العملاء لمخاطبة بنوك التعامل وسرعة الاستفاداة من المبادرة لإمكان إنهاء أكبر عدد من الحالات المتعثرة والقضايا المعلقة في المحاكم والعودة لدائرة النشاط الاقتصادي بالنسبة للشركات.